

في نموذج الاختبار حتى أنمي المهارات القرائية والمعرفية، وأسعى إلى توظيفها في الحياة اليومية، وتوجيهها نحو اكتساب الخبرات وتوسيع المدارك؛ مما يزيد من فرص التعلم مدى الحياة.

أنا طالب مُعدٌ للحياة، ومُنافسٌ عالمياً

أقرأ النص، ثم أجيب:

الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية *

عالم اليوم أضحى بكل أساليبه وأنماطه وتفاصيله مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالشبكات العالمية المتجددة، وبأنظمة تقنية المعلومات، وأنظمة التقنيات التشغيلية، بل أصبح قرية كونية صغيرة يتفاعل الجميع فيها ويتواصلون ويتشاركون في المعلومات والأفكار، وارتبطت فيه أغلب الأنشطة الحياتية الأساسية بانسيابية المعلومات وأمانها وتكامل أنظمتها.

ويَتَهَيَّأُ العالم مع هذا التقدم لاستقبال ثورة صناعية رابعة تقوم على تقنيات تتسم بالنمو المتسارع في قدرات المعالجة الحاسوبية، وقدرات التخزين الهائلة للبيانات وتبادلها، والاستعداد للتعامل مع منتجات ومعطيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأجهزة ذاتية التحكم، وكل ذلك يتطلب المواكبة الذكية، وتنمية القدرات النوعية المختلفة، والتكيف وفق متطلبات الأمن السيبراني.

ويُعرَّف الأمن السيبراني أنه: "حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع، كما يشمل هذا المفهوم أمن المعلومات والأمن الإلكتروني والأمن الرقمي ونحوها".

وانطلاقاً من إدراك المملكة العربية السعودية لهذه المتغيرات وتفاعلها مع مستجدات العصر وتطوراتها، وترجمةً لنهج قيادة المملكة، وتحقيقاً لرؤية ٢٠٣٠ التي جعلت التحول نحو العالم الرقمي وتنمية البنية التحتية الرقمية ضمن مستهدفاتها، واستشعاراً لأهمية تلك البنية الحساسة، والبيانات والأنظمة التقنية، وارتباطها بالمصالح الوطنية، وأهمية حمايتها من أي تهديدات أو مخاطر يشهدها الفضاء السيبراني؛ جاء تأسيس (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني) في ١٤٣٩/٢/١١هـ؛ لتكون الهيئة هي الجهة المختصة في المملكة بالأمن السيبراني، والمرجع الوطني في شؤونه، والعمل على تعزيزه؛ حمايةً للمصالح الحيوية للدولة، وأمنها الوطني، والقطاعات ذات الأولوية والخدمات والأنشطة الحكومية. ولا يُخلى ذلك أي جهة عامة أو خاصة أو غيرها من مسؤوليتها تجاه أمنها السيبراني، بما لا يتعارض مع اختصاصات ومهام الهيئة الواردة في تنظيمها.

وقد حدّد تنظيم الهيئة اختصاصاتها ومهامها في عدد من الأمور، منها: إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها، ووضع السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، وإشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجالات الأمن السيبراني، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بها، وإعداد المعايير المهنية والأطر وبناء وتنفيذ المقاييس والاختبارات القياسية المهنية ذات العلاقة، والترخيص بمزاولة الأفراد والجهات غير الحكومية للأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن السيبراني التي تحددها الهيئة.

وقد تطور الأمن السيبراني في المملكة تطوراً كبيراً، حيث حققت المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢١م إنجازاً عالمياً جديداً بحصولها على المرتبة الثانية عالمياً من بين ١٩٣ دولة في العالم، والمركز الأول على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط وقارة آسيا في المؤشر العالمي للأمن السيبراني، الذي تصدره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - الاتحاد الدولي للاتصالات، محققةً بذلك قفزة بـ ١١ مرتبة عن العام ٢٠١٨م، وبأكثر من ٤٠ مرتبة منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠، حيث كان ترتيبها ٤٦ عالمياً في نسخة المؤشر للعام ٢٠١٧م.

ويتم تنفيذ المؤشر العالمي للأمن السيبراني بشكل دوري بناءً على خمسة محاور رئيسية: المحور القانوني، والمحور التقني، والمحور التنظيمي، ومحور بناء القدرات، ومحور التعاون، وذلك من خلال تحليل أداء الدول في ٨٠ مؤشراً فرعياً، بهدف رفع مستوى الأمن السيبراني وتعزيز تبادل الخبرات ومشاركة التجارب بين دول العالم.

وقد حققت المملكة نقاطاً متقدمة في جميع تلك المحاور، وكان من أبرز ما أسهم في تحقيق هذه القفزة: وجود جهة مرجعية متخصصة للأمن السيبراني، وإصدار السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وبناء القدرات والكفاءات وتطوير مؤشرات قياس الأداء ذات الصلة، والمراقبة المستمرة لحالة الأمن السيبراني في المملكة، وإطلاق الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية، وإطلاق المبادرات النوعية العالمية، المتمثلة في المنتدى الدولي للأمن السيبراني، ومبادرات سمو ولي العهد - حفظه الله - لحماية الأطفال في العالم السيبراني وتمكين المرأة في مجال الأمن السيبراني، وكذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص.



قَرَأْتُ النَّصَّ السَّابِقَ، وَسَأُجِيبُ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الْآتِيَةِ:

الأسئلة	
١. المفهوم العام للأمن السيبراني هو: أ. برمجة المواقع والتطبيقات الإلكترونية. ب. تشارك الأفكار والمعلومات عبر الشبكات. ج. حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ومكوناتها. د. اختراق البيانات الإلكترونية وتعطيلها.	٥. هل مسؤولية تحقيق الأمن السيبراني خاصة بفئة دون أخرى في المجتمع؟ وضح ذلك.
٢. اسم الجهة المختصة بالأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية هي: أ. وزارة الأمن السيبراني. ب. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. ج. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. د. الاتحاد السعودي للأمن السيبراني.	٦. ما أسباب اهتمام المملكة العربية السعودية بالأمن السيبراني؟
٣. حصلت المملكة العربية السعودية على المرتبة الثانية في المؤشر العالمي للأمن السيبراني في عام: أ. ٢٠١٧م. ب. ٢٠١٩م. ج. ٢٠٢٠م. د. ٢٠٢١م.	٧. كيف نسهم في محافظة وطننا الغالي على المراكز المتقدمة التي حققها في الأمن السيبراني على المستوى الدولي؟
٤. تَبَنَّى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- مبادرتين عالميتين نوعيتين في الأمن السيبراني، هما: أ. حماية الأطفال، وتمكين المرأة. ب. حماية الأطفال، وتطوير البنية التحتية. ج. إعداد الإستراتيجية الوطنية، وإنشاء المنتدى الدولي. د. بناء القدرات الوطنية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	٨. كيف تواجه المخاطر السيبرانية المتجددة؟

